



أهداف زيادة
حصة الاستثمار المؤسسي
في السوق المالية السعودية



وتهدف الهيئة من تبني هذه المبادرة إلى توسيع قاعدة المستثمر المؤسسي، وخاصة صناديق الاستثمار العامة. ويمكن تلخيص أهداف هذه المبادرة في التالي:

- توسيع قاعدة الاستثمار المؤسسي في السوق المالية سيدعم تطوير السوق المالية ويعزز من مستوى كفاءتها.
- زيادة حصة الاستثمار المؤسسي في السوق يدعم ممارسة الحوكمة في الشركات المدرجة ويزيد من مستوى الشفافية والافصاح لديها.
- الاستثمار المؤسسي يساعد في تأسيس بيئة جاذبة للاستثمار تتسم بالعدالة والكفاية والشفافية.
- الاستثمار عن طريق الصناديق الاستثمارية سيساهم في توفير منتجات استثمارية متنوعة وسيرفع من الممارسات المهنية في السوق.
- تتميز الأسواق التي يوجد فيها شريحة واسعة من فئة المستثمر المؤسسي بانخفاض مستوى التدذب السعري.
- زيادة حصة الصناديق في الطروحات الأولية، سيشجع الادخار لدى المستثمرين الأفراد.

تعمل هيئة السوق المالية على رفع نسبة التخصيص للمستثمر المؤسسي في الاكتتابات الأولية تدريجياً، وذلك للإصدارات التي تطرح بأعلى من القيمة الإسمية؛ كما قضت به الخطة الاستراتيجية للهيئة (2015 – 2019).

وتأمل الهيئة أن يتم توجيه معظم الاكتتابات الأولية لفئات المستثمر المؤسسي بنهاية الخطة الاستراتيجية، على أن تكون حصة صناديق الاستثمار المطروحة طرماً عاماً 90% من إجمالي الحصة المخصصة لفئات المستثمر المؤسسي.



هذه النشرة ذات غرض توعوي فقط وليست بديلة من الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة، ولا تشكل بأي حال من الأحوال مرجعاً قانونياً لأي من الإجراءات والحقوق والمسؤوليات للأطراف ذات العلاقة.

حقوق الطبع محفوظة لهيئة السوق المالية ©

www.cma.org.sa

